سعادة القائد المزمن

نواف التميمي

غالباً ما يُستخدم تعبير مُزمن (Chronic) في لغة الطب لوصف مرض طويل الأمد أو متكرّر. ويصف مصطلح مزمن مسار المرض، أو معدّل الإصابة والتطور. ويتميز المسار المزمن عن المسار المتكرّر بأن الأمراض المتكرّرة ترتدّ مراراً مع فترات بينية من الكمون أو الهدوء. وفي اللغة، تعني مرض مرضاً يدوم زماناً طويلاً، وضعُف بعد كبَر سنٍّ أو مطاولة علّة، فهو زَمِنٌ، وزمِنٌ. واصطلاحاً، يطلق التعبير على شخص أزمَن في موقعه أو منصبه، أي مرّت عليه عقود وسنون في منصبه العام حتّى صار مثل المرض المزمن. مناسبة الحديث عن المرض المزمن تكاثر حالات المزمنين من البشر، الذين يستفحلون في مواقعهم العامة، ولا يغادرونها إلا إلى دور إيواء بعد أن تتمكّن منهم أمراض مزمنة، أو ينتقلون إلى دار البقاء الأبدي. وفي حالة سفير فلسطين في إيران صلاح الزواوي، الذي أزمن في منصبه أكثر من 40 عاماً (1982-2022)، كان لسعادته خيارٌ ثالثاً، إذ تكرّم بالتنازل عن كرسيه لابنته، سلام، التي أدّت اليمين أمام الرئيس محمود عباس. وهنا نقترح أن يتم تعديل نص القسم ليتضمن عبارة «أن أحافظ على منصبي هذا لأبنائي وأحفادي من بعدي». وهكذا يُزمن منصب تمثيل فلسطين في إيران في نسل صلاح الزواوي وأنجاله لأزمان أخرى.

والإزمان في المناصب مرضٌ متفشٍّ في الأوساط الفلسطينية، فالرئيس الفلسطيني مثلاً مزمن في عضوية القيادة الفلسطينية (اللجنة المركزية لحركة فتح، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والرئاسة الفلسطينية)، منذ ما يزيد عن نصف قرن، وبالتالي هو مزمن، ومُقرّن. ولا ينافسه في الإزمان والتقرين إلا رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون (أبو الأديب)، الذي يشغل منصب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني منذ سنة 1996، وهو المنصب الذي تولاه بالوكالة في 1993، وشغل منصب نائب رئيس المجلس منذ العام 1969، أي أنه يجلس على قمة هرم السلطة التشريعية الفلسطينية منذ ما يزيد عن نصف قرن. ولا يقتصر الإزمان على قيادات فتح، الحركة المزمنة في قيادة المشروع الوطني الفلسطيني، ولكنه علّة تسري على امتداد الجسد الفلسطيني، كحالة الرفيق نايف حواتمة، الأمين العام المزمن للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، منذ تأسيسها وانطلاقتها في 22 فبراير/ شباط 1969، وقد جُدد له عدة مرات في انتخابات ديمقراطية لم ينافسه فيها أي مرشّحين، آخرها في 2018، في ختام أعمال المؤتمر الوطني السابع للجبهة. وبذلك تفوّق الرفيق الديمقراطي نايف حواتمة في الإزمان على معمّر القذافي، وحافظ الأسد، وحسني مبارك، وزين العابدين بن علي، وعلي عبد الله صالح، رحمهم الله جميعاً. ولم يكن الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المرحوم جورج حبش، أقل إزماناً، إذ ظل على رأس المكتب السياسي للجبهة منذ العام 1969 وحتى العام 2000 عندما ألزمه مرضٌ مزمن الفراش، ولم يعد قادراً على أداء مهام منصبه.

وطالما أن الحديث عن الأمراض المزمنة في ساحة العمل الفلسطيني العام هو توريث الدبلوماسي العتيق، أو كما يُطلق عليه في الدوائر الفلسطينية «شيخ السفراء» صلاح الزواوي، منصبه في طهران لابنته، فهذا يُذكرنا بحال رئيس الدبلوماسية الفلسطينية بعينه، وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي، وهو المزمن في هذا المنصب منذ تشكيل حكومة سلام فياض الثانية في عام 2009 مروراً بحكومة سلام فياض الثالثة، وحكومات رامي الحمدلله الأولى والثانية والثالثة، ولا يزال في المنصب في حكومة محمد اشتية التي شُكلت عام 2019.

لا يتمايز واقع السلطة الفلسطينية عن باقي الأنظمة السياسية في المحيط العربي، ولا أظن أن عاقلاً توقع مثل هذا التمايز أو التميز لنظام وُرث جينات النظام السياسي العربي. وبالتالي، ليس مُستهجناً تفشّي أمراض مزمنة في خلايا نظام نَسخ من الأنظمة العربية الاستبدادية آيات توريث الأوطان والرعايا، وكان الشعب متاعٌ يورّث من سفير لابنته، أو كان الوطن تركةً تورّث بين الأبناء والأحفاد.

في الانتقال من نقيض إلى نقيض

أسامة أبو ارشيد

لا توجد مشكلة في تطور وعي الإنسان وإدراكه، فهذا هو الأصل مع تقدّمه سنّاً ومعرفة وخبرة، وهذا هو مسار أي إنسان طبيعي، وهو أمر محمود ويدل على نضوج، ولا يوجد شخص، متمتعاً بكفاءة عقلية، إلا وتبقى أفكاره تتطوّر، بما قد يشمل تغيير قناعاتٍ ومواقف كانت يوماً صلبة عنده. المهم هنا أن تكون سياقات التطور في الأفكار والمواقف واضحةً وأطرها معلومةً، وفي اتجاه سليم قطعاً. بمعنى أن لا تحدث فجأة ومن دون مقدمات منطقية. اما من انتقل بين ليلة وضحاها، ومن دون تسلسل منطقيٍّ ومنهجيٍّ جلي، من ضدٍّ إلى ضدٍّ، فكراً وموقفاً، حينها يكون من الطبيعي إثارة تساؤلات عن طبيعة هذه التحولات الفجائية الجارية عنده وخلفياتها وغاياتها. قد تبدو هذه الجدلية نوعاً من الترف الفكري، إلا أنها ليست كذلك، بل إن صدمات كثيرة تنعرّض لها في هذه الحياة مرتبطة بها. ولعل أسرع ما يتبادر إلى الأذهان هنا نماذج كثيرة لمن كانوا يعدّون يوماً رموزاً، بغض النظر عن خلفياتهم، انتقلوا من مواقف، كانوا يناقضون عنها بضراوة، إلى نقيضها وضدها المباشر. ولا شك أن كثيراً منا سيحضر هنا أمثلة معاصرة، لثوار ومناضلين وإسلاميين ويساريين وليبراليين. إلخ، وحتى علماء وفقهاء دين، انقلبوا على ما كانوا يدعون إليه ويحثّون عليه.

كلنا يعرف من منظّري حرية وثوار، تحولوا هم أنفسهم ليكونوا قمعيين ومستبدّين، أو على الأقل اعتذاريين وجلاوزة في جوقات المستبدين. بدا الزعيم السوفييتي، جوزيف ستالين، حياته ثائراً ضد حكم القياصرة الاستبدادي في روسيا، وانضم إلى الثورة البلشفية، فكان أن طورد واعتقل ونفي، إلا أنه عندما تسلم القيادة من فلاديمير لينين ما بين 1922 - 1953، بعد سقوط النظام القيصري عام 1917، مال إلى نمط الحكم الشمولي، وكانت النتيجة اعتقالات واسعة، وقمعاً واستبداداً ونفياً، وعمليات تطهير عرقي بحق المالايين، فضلاً عن عمليات إعدام طاولت مئات آلاف من الناس. كذلك كان الحال مع الزعيم النازي الألماني، أدولف هتلر. وصل إلى الحكم عام 1933 معشّماً الألمان بإخراجهم من الكساد الاقتصادي الذي كان يحكم قبضته على العالم حينها. كما أنه عرف كيف يعزف على وتر الكرامة الوطنية المجروحة من الشروط المجحفة والمهينة التي فرضها الحلفاء الغربيون في معاهدة فرساي، عام 1919، على الإمبراطورية الألمانية المهزومة في الحرب العالمية الأولى. كانت النتيجة نظام حكم فاشيٌّ وشمولي، أشعل حرباً عالمية ثانية هُزمت فيها ألمانيا ومحورها في المحصلة. ليس الأمر حكراً على غرب أو شرق، فهذا رئيس زيمبابوي السابق، روبرت موغابي، كان رمز النضال الزيمبابوي في الستينيات والسبعينيات ضد الاستعمار البريطاني، سُجن سنوات طويلة، وعاش في المنفى، وفي النهاية انجز التحرير لشعبه عام 1980. لم تقصّر الجماهير في ترميز الرجل، تولى قيادة بلاده منذ عام 1980، إلا أن رمز النضال والتحرير تحوّل إلى مستبد، يُزوّر الانتخابات، ويُنَصّب رئاسة، وزجّ بلاده في أتون توترات وعدم استقرار، وكانت النتيجة أن انقلب جيشه عليه عام 2017 عندما أزمة التصريحات الاستفزازية للأمين العام للحزب، حسن نصرالله، تجاه دول الخليج عموماً، والعربية السعودية خصوصاً، ومن قبلها أزمة وزير الإعلام السابق، جورج قرداحي، وأزمة التحقيق في انفجار مرفأ بيروت، وما نتج منها من حالة الاستعصاء في ما يخص تعطيل عمل الحكومة منذ منتصف أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ومنع الدولة من صدور أي سياسة المدفرة التي يتّبعها الحزب لتعطيل مؤسسات الدولة وشلّها وتفكيكها من الداخل.

مرّت سياسة حزب الله في تفكيك الدولة اللبنانية والسيطرة على مؤسساتها الحيوية بمراحل عديدة وإجراءات متسلسلة، بدأها في وقت مبكر بالاستثمار في الطائفة الشيعية اللبنانية وعسكرتها وتنظيمها في إطار عقائدي مسلّح، تخطّى أصلاً مفهوم الدولة اللبنانية إلى التبعية لإيران ولوليّها الفقيه، اتبعها بالسيطرة على بعض مؤسسات الدولة اللبنانية، وأهمها مطار بيروت ومرفأها، إلى جانب المنافذ الحدودية البرية غير الشرعية مع سورية، واستغلالها لتمويل أنشطته المختلفة وضخ الأموال في اقتصاده الخاص الموازي للاقتصاد اللبناني من خلال تجارة المخدّرات والأسلحة والوقود، وتحويل لبنان من دولة ذات مركز ثقل مالي واقتصادي، خلال حقبة التسعينيات ومطلع القرن الجاري، إلى دولة مشتتة وممزّقة تُحكم بالسلاح المتفلت والأجندات الخارجية، وترتبط اقتصادياً بالمشروع الإيراني، هذا إلى جانب لعب الحزب على موضوع الخلافات الداخلية بين القوى السياسية اللبنانية، وتحويلها إلى مجموعة من الجزر المتنافرة، بعمل على الربط بينها متى أراد وعزلها متى شاء، والتوظيف السياسي لأي ملف أو قضية داخلية في لبنان، ومحاولة اجتراح الحلول لها وفق توافقات وتشابكات محدّدة، خدمةً لمصالحه وأجندته، حتى وإن كانت على حساب لبنان وشعبه، مع الحفاظ على وضع يجعله بعيداً عن المساءلة عن أفعالٍ وممارساتٍ، هذا عدا عن إصراره على نزع لبنان من محيطه العربي، والحاقه بالمحيط الفارسي، من خلال المجاهرة بتبعيته لإيران، ومهاجمة الدول العربية والتدخل في شؤونها الداخلية خدمةً لمصالح إيران التي يرغب السيد حسن نصر الله في أن يكون لبنان جزءاً من «جمهوريتها الإسلامية الكبرى» القائمة على نظام حكم المالّي، وهو لا يترك مناسبةً ولا خطاباً من دون أن يشدّد على الولاء لأوامر المرشد الإيراني الأعلى وتعليماته، باعتباره «قائداً للمقاومة»، من دون أدنى اعتبار للدولة اللبنانية ومصالحها الاستراتيجية وعلاقاتها الإقليمية والدولية.

يكشف هذا الأمر، في المقام الأول، عن مكامن خلل بنيويّة وخطيرة في النظام السياسي الطائفي في لبنان، الذي سمح لحزب الله، ومن خلفه إيران، بتحويل النظام التعدّدي اللبناني إلى «نظام توافقي» يسْمح فيه الحزب هذا المقدار من النفوذ المباشر والهيمنة على سلطات الدولة اللبنانية ومؤسّساتها، إلى درجة بتنا اليوم نسمع مطالبات علنية من قادة الحزب بأتباه تغيير النظام السياسي في لبنان، بعد أن بات هذا النظام، حسب تصوّر هذا الفريق، أضيق من فائض قوته ومداه الإقليمي، وهو ما بعدّ بمثابة دعوة إلى التقسيم بشكل غير مباشر، يحاول هذا الفريق فرضه فعلياً من خلال منظومته السياسية والعسكرية والأمنية والمالية والتربوية والاقتصادية والصحية، في ظل سلطة تنفيذية مسلوبة الصلاحيات، ورئيس جمهورية يعيش حالة إنكار للموضع الكارثي، وميليشيا عديدها يفوق عديد الجيش اللبناني ومعارضة مشتّتة غير قادرة على المواجهة، ومفتقرة إلى دور قيادي حقيقي قادر على تسمية الأشياء بمسمّياتها الحقيقية.

في حصيلة ما سبق، يمكن القول إنّ حزب الله، في ضوء أجندته الهادفة إلى تفكيك الدولة اللبنانية، بات يضع اللبنانيين أمام خيارين لا ثالث لهما، إما الموت لمصلحة مشروعه أو المواجهة، بعد أن أقفل الحزب كلّ الطرق التي يمكنها أن توفّر للبنان مخارج معقولة من مأسيه. ويرى لبنانيون عديدون في الخيار الثاني قدراً لا بدّ من التسليم به، على أمل إنهاء هذه السيطرة وإعادة لبنان إلى وضعه الطبيعي ومحيطه العربي بعيداً عن سياسة المحاور والتحالفات الإيديولوجية.

(كاتب سوري)

عن سيناريو سوري في كازاخستان

عمر كوش

لا تخرج الاحتجاجات التي اندلعت في كازاخستان، منذ الأيام الأولى للعام الجاري، عن نطاق حراك الشعوب المستمر للخلاص من الأنظمة التسلطية والديكتاتورية، ونيل حريتها، واستعادة كرامتها، وتحسين أوضاعها المعيشية، مثلما حال حركات الاحتجاجات التي شهدتها دول أوروبا الشرقية، وتلك التي بدأت في بلدان الثورات العربية قبل أحد عشر عاماً، وما تزال جذوتها متقدة في السودان ضد حكم العسكر فيه.

وعلى الرغم من أن القتيل الذي أوقد نار الاحتجاجات كان إعلان السلطات الكازاخية رفع أسعار الغاز المسال في بلاد تعد من أهم الدول المنتجة له، إلى جانب أنها من الدول المصدّرة للنفط، إلا أن السبب الأساسي للاحتجاجات يكمن في التطلع إلى الخلاص من واقع قهري وقمعي، يعاني منه الشعب الكازاخي الأمرّين تحت نير نظام ديكتاتوري فاسد، بناه الرئيس السابق نور سلطان نزارباييف منذ العام 1991، وهو الذي أوهم الشعب الكازاخستاني بأنه يريد تحويل بلدهم إلى نموذج يحاكي كوريا الجنوبية، لكن النموذج الذي وعدهم به جسّده في نموذج يحاكي النموذج القمعي السائد في كوريا الشمالية.

وبعد أن اكتمل النموذج القمعي في كازاخستان، سلّمه نزارباييف في عام 2019 إلى قاسم جومارت توكاييف، الموالي له، ضمن صفقة متفق عليها، جرت في سياق عملية شكلية ومدبرة لتنظيم مواقع السلطة ومرتكزاتها وضبطها، حيث إن دور توكاييف بقي محدوداً، لأن مقاليد السلطة الحقيقية بقيت في يد نزارباييف، من خلال سيطرته، مع أفراد عائلته وحاشيته، على مفاصل السلطة، وخصوصاً أجهزة الأمن، إلى جانب سيطرتهم على معظم موارد الاقتصاد وقطاعاته، إضافة إلى تعيينه رئيساً لمجلس الأمن القومي مدى الحياة، ونائباً في مجلس الشيوخ، ومنحه لقب «أبو الأمة»، ولم يكتف بذلك كله، بل جرى إطلاق اسمه نور سلطان على عاصمة كازاخستان بدلاً من أستانة. وبالتالي، ليس عبثاً أن يتوجه المحتجون الكازاخستانيون إليه مطالبين برحيله، حيث رفعوا شعار «ارحل أيها الرجل العجوز»، وحطموا تمثاله في مدينة تالديكورغان، الأمر الذي يذكّر بتحطيم محتجين سوريين تماثيل حافظ الأسد وتمزيق صوره في الشوارع والساحات، وبالشعارات التي وجهوا فيها اللعنة عليه وهو في قبره، بوصفه المسؤول الأول عن ماساة السوريين، ومؤسّس النظام الديكتاتوري في سورية، والذي ورثه عنه ابنه بشار. ويبدو أنه حين تواجه الأنظمة القمعية والديكتاتورية الحراك الاحتجاجي في بلدانها، فإن السيناريو السوري يحضر بقوة في حالات عديدة، بوصفه سيناريو تكرره الديكتاتوريات، وهو ما يدعو إلى النظر في أوجه التشابه بين ما حصل في سورية منذ أكثر من عشر سنوات وما يحصل في كازاخستان في أيامنا هذه، إذ على الرغم من فروق كثيرة بين البلدين على عدة مستويات، إلا أن ما يجمع بينهما تشابه نهج النظام القمعي وممارساته وادواته في كل منهما، إلى جانب نهب ثروات البلاد ومقدّراتها، واستشراء الفساد الواسع في كل من البلدين.

ومثلما وصف بشار الأسد ونظامه المحتجين السوريين بالجراثيم والمندسّين والعصابات الإرهابية، فإن رصيفه الرئيس الكازاخي، توكاييف، لم يختلف عنه وعن اترابه من الديكتاتوريين، حيث سارع إلى وصف المحتجين بأنهم «عصابات إرهابية تلقت تدريبات خطيرة في الخارج»، وأمر قوى الأمن والجيش بقمعهم بقوة السلاح، وفرض حالة الطوارئ في العاصمة ومعظم أنحاء البلاد، ولم يكتف بذلك بل سارع إلى دعوة دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تقودها روسيا إلى التدخل العسكري المباشر، من أجل قمع الحراك الاحتجاجي، وتثبيت دعائم حكمه الديكتاتوري، الأمر الذي يذكّر بما فعله الأسد، حين زجّ الجيش إلى جانب القوى والأجهزة الأمنية لقمع المحتجين السوريين، ثم استدعى الإيرانيين ومليشيات حزب الله للدفاع عنه. وحين اشتد الخناق عليه، استدعى روسيا والتها العسكرية، كي تتدخل إلى جانبه في حربه ضد السوريين، وتعيد تثبيت حكمه الديكتاتوري الطامح في أن يستمر إلى الأبد. غير أن ما يميز كازاخستان عن سورية، ومؤسّسي نظامها الديكتاتوري، هو موقعها الجيوسياسي الهام في منطقة آسيا الوسطى، إلى جانب اعتبارات عديدة تتعلق بعوامل جغرافية واقتصادية، كونها تتمتع بمساحة جغرافية كبيرة، حيث تحتل المرتبة التاسعة بين أكبر دول العالم مساحة، في حين أن تعداد سكانها لا يتعدّى 20 مليون نسمة، وهي بلدٌ مجاور لروسيا وللصين أيضاً، ويرتبط اقتصادها بوشائج كثيرة مع الصين، وفي الوقت نفسه، تربطها علاقات قوية مع روسيا، وخصوصاً بين الرئيسين الروسي بوتين والرئيس الكازاخي الحالي توكاييف والسابق نزارباييف، ويوجد على أراضيها، وتحديداً في مدينة بايكونور، مركز القاعدة الفضائية الروسية، وهي أكبر منصة إطلاق فضائي في العالم. كما تمتلك كازاخستان أكبر اقتصاد بين دول آسيا الوسطى، وأراضيها غنية بالنفط والغاز، وتحتوي على احتياطيات مهمة من معادن المنغنيز والحديد والكروم والفحم، والأهم أنها تعدّ أكبر دولة منتجة لليورانيوم، إلى جانب امتلاكها إمكانات زراعية كبيرة، وتاسع أكبر دولة مساحة، الأمر الذي يجعلها موضع تنافس وصراع جيوسياسي بين روسيا والصين من جهة، وبين روسيا ودول الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة، من جهة ثانية، فضلاً عن حضور تركيا في كازاخستان، بوصفها الخصم القوي لروسيا في منطقة آسيا الوسطى، والتي تربطها علاقات قوية مع كازاخستان، كونها إحدى الدول المهمة في «المجلس التركي».

> تزداد احتمالات تكرار السيناريو السوري مع التدخل العسكري الروسي في كازاخستان

ونظراً إلى أهمية كازاخستان القصوى لروسيا، فقد سارع ساستها، عبر منظمة الأمن والتعاون الجماعي، إلى التحرّك والإمساك بزمام المبادرة، وإظهار قدرتهم على الاستجابة السريعة، عبر نقل قوات من الجيش الروسي على الفور إلى كازاخستان، فيما انتظروا إلى عام 2015 كي يتدخلوا عسكرياً بشكل مباشر إلى جانب نظام الأسد، الأمر الذي يظهر أن الساسة الروس أردوا انتهاز الفرصة لتثبيت نفوذ روسيا في المنطقة، وللتأكيد على أن كازاخستان تقع ضمن المجال الحيوي لها، ولن تسمح لأي قوةٍ بالاقتراب منها. لذلك، الصراع الجيوسياسي على كازاخستان مرشّح للتصعيد بين روسيا والولايات المتحدة. وتزداد احتمالات تكرار السيناريو السوري مع التدخل العسكري الروسي في كازاخستان، وبما ينذر بتحوّل روسيا إلى قوة احتلال فيها مثلما هي الحال في سورية، وبتحول كازاخستان إلى ساحة جديدة لصراع دولي وإقليمي.

(كاتب سوري في إسطنبول)

كاريكاتير **عماد حجاج**

حزب الله ومعركة تفكيك لبنان

بشار نرش

يُظهر المشهد السياسي في لبنان، الذي يُمكن وصفه بأنه بالغ التعقيد، أنّ حزب الله ماضٍ في تنفيذ خطته التي فرضها على القوى السياسية اللبنانية المختلفة منذ نجاحه في عام 2016 في فرض ميشال عون رئيساً للجمهورية، ومن ثم فرض التوازنات التي يريدها على الحكومة، ومنها اعتماد قانون للانتخاب على أساس النسبية، الذي أعطاه لأول مرة أكثرية في مجلس النواب بعد انتخابات عام 2018. منذ ذلك الوقت، نجح حزب الله الذي تحوّل إلى دولة داخل الدولة في فرض أجندته على الجميع من خلال ترسيخ الأزمات الملاحقة التي عصفت بلبنان، وجديدها أزمة التصريحات الاستفزازية للأمين العام للحزب، حسن نصرالله، تجاه دول الخليج عموماً، والعربية السعودية خصوصاً، ومن قبلها أزمة وزير الإعلام السابق، جورج قرداحي، وأزمة التحقيق في انفجار مرفأ بيروت، وما نتج منها من حالة الاستعصاء في ما يخص تعطيل عمل الحكومة منذ منتصف أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ومنع الدولة من صدور أي سياسة المدفرة التي يتّبعها الحزب لتعطيل مؤسسات الدولة وشلّها وتفكيكها من الداخل.

مرّت سياسة حزب الله في تفكيك الدولة اللبنانية والسيطرة على مؤسساتها الحيوية بمراحل عديدة وإجراءات متسلسلة، بدأها في وقت مبكر بالاستثمار في الطائفة الشيعية اللبنانية وعسكرتها وتنظيمها في إطار عقائدي مسلّح، تخطّى أصلاً مفهوم الدولة اللبنانية إلى التبعية لإيران ولوليّها الفقيه، اتبعها بالسيطرة على بعض مؤسسات الدولة اللبنانية، وأهمها مطار بيروت ومرفأها، إلى جانب المنافذ الحدودية البرية غير الشرعية مع سورية، واستغلالها لتمويل أنشطته المختلفة وضخ الأموال في اقتصاده الخاص الموازي للاقتصاد اللبناني من خلال تجارة المخدّرات والأسلحة والوقود، وتحويل لبنان من دولة ذات مركز ثقل مالي واقتصادي، خلال حقبة التسعينيات ومطلع القرن الجاري، إلى دولة مشتتة وممزّقة تُحكم بالسلاح المتفلت والأجندات الخارجية، وترتبط اقتصادياً بالمشروع الإيراني، هذا إلى جانب لعب الحزب على موضوع الخلافات الداخلية بين القوى السياسية اللبنانية، وتحويلها إلى مجموعة من الجزر المتنافرة، بعمل على الربط بينها متى أراد وعزلها متى شاء، والتوظيف السياسي لأي ملف أو قضية داخلية في لبنان، ومحاولة اجتراح الحلول لها وفق توافقات وتشابكات محدّدة، خدمةً لمصالحه وأجندته، حتى وإن كانت على حساب لبنان وشعبه، مع الحفاظ على وضع يجعله بعيداً عن المساءلة عن أفعالٍ وممارساتٍ، هذا عدا عن إصراره على نزع لبنان من محيطه العربي، والحاقه بالمحيط الفارسي، من خلال المجاهرة بتبعيته لإيران، ومهاجمة الدول العربية والتدخل في شؤونها الداخلية خدمةً لمصالح إيران التي يرغب السيد حسن نصر الله في أن يكون لبنان جزءاً من «جمهوريتها الإسلامية الكبرى» القائمة على نظام حكم المالّي، وهو لا يترك مناسبةً ولا خطاباً من دون أن يشدّد على الولاء لأوامر المرشد الإيراني الأعلى وتعليماته، باعتباره «قائداً للمقاومة»، من دون أدنى اعتبار للدولة اللبنانية ومصالحها الاستراتيجية وعلاقاتها الإقليمية والدولية.

يكشف هذا الأمر، في المقام الأول، عن مكامن خلل بنيويّة وخطيرة في النظام السياسي الطائفي في لبنان، الذي سمح لحزب الله، ومن خلفه إيران، بتحويل النظام التعدّدي اللبناني إلى «نظام توافقي» يسْمح فيه الحزب هذا المقدار من النفوذ المباشر والهيمنة على سلطات الدولة اللبنانية ومؤسّساتها، إلى درجة بتنا اليوم نسمع مطالبات علنية من قادة الحزب بأتباه تغيير النظام السياسي في لبنان، بعد أن بات هذا النظام، حسب تصوّر هذا الفريق، أضيق من فائض قوته ومداه الإقليمي، وهو ما بعدّ بمثابة دعوة إلى التقسيم بشكل غير مباشر، يحاول هذا الفريق فرضه فعلياً من خلال منظومته السياسية والعسكرية والأمنية والمالية والتربوية والاقتصادية والصحية، في ظل سلطة تنفيذية مسلوبة الصلاحيات، ورئيس جمهورية يعيش حالة إنكار للموضع الكارثي، وميليشيا عديدها يفوق عديد الجيش اللبناني ومعارضة مشتّتة غير قادرة على المواجهة، ومفتقرة إلى دور قيادي حقيقي قادر على تسمية الأشياء بمسمّياتها الحقيقية.

في حصيلة ما سبق، يمكن القول إنّ حزب الله، في ضوء أجندته الهادفة إلى تفكيك الدولة اللبنانية، بات يضع اللبنانيين أمام خيارين لا ثالث لهما، إما الموت لمصلحة مشروعه أو المواجهة، بعد أن أقفل الحزب كلّ الطرق التي يمكنها أن توفّر للبنان مخارج معقولة من مأسيه. ويرى لبنانيون عديدون في الخيار الثاني قدراً لا بدّ من التسليم به، على أمل إنهاء هذه السيطرة وإعادة لبنان إلى وضعه الطبيعي ومحيطه العربي بعيداً عن سياسة المحاور والتحالفات الإيديولوجية.

> مرّت سياسة حزب الله في تفكيك الدولة اللبنانية والسيطرة على مؤسساتها الحيوية بمراحل

(كاتب سوري)

رؤية تركيا الأوروبية... نهاية الحلم؟

سمير صالحة

أعلنت وزارة الخارجية التركية أن تركيا ستظل دولة محورية في مستقبل القارّة الأوروبية، مثلما كانت عليه في الماضي، وإن تجديد التعاون الوثيق بينها وبين الاتحاد الأوروبي، كما حدث في اتفاقية اللجوء قبل أعوام، سيواصل جلب السلام والرفاهية والاستقرار للقارّة برمتها. في المقابل، يتمسّك الاتحاد الأوروبي بقرارات تجميد المفاوضات مع تركيا في موضوع العضوية الكاملة، حتى تلتزم بالاتفاقيات والمعايير الأوروبية في الشؤون السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية. بين جديد العقبات التي واجهت تركيا في ملف العضوية تدابير حالة الطوارئ المعلنة في البلاد، بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة قبل خمس سنوات. ولكن العرقلة اليوم، حسب الاتحاد الأوروبي، سببها سياسات تركيا الداخلية والإقليمية التي تتعارض مع مصالح المجموعة الأوروبية، وتحول دون تحقيق أي تقدم على طريق انضمام تركيا إلى النادي الأوروبي.

بعد مرور ستة عقود على الطلب التركي المقدّم إلى بروكسل باتجاه العضوية في السوق الأوروبية يوماً، لا نتيجة تفاؤل، على الرغم من أربع عمليات توسعة، شملت دول أوروبا الشرقية الاشتراكية، وقبلت قبرص اليونانية دولة كاملة العضوية في العام 2004، على مرأى أنقرة ومسمعها، وكذا قيادات حزب العدالة والتنمية التي كانت تراهن على خطة متعددة الجوانب والأهداف، تحمل تركيا إلى الدائرة الأوروبية، وتنهي أزمة قبرص الجزيرة، وتقرّب بين أنقرة وأثينا. راهنت أنقرة، مجدّدا في العام 2015، على فرص بديلة تفتح الطريق أمامها مع اتفاقية اللجوء التي كانت ستوفّر لها تسريع مفاوضات العضوية الكاملة، وصدور قرار رفع التأشيرات أمام المواطنين الأتراك، ولكن من دون نتيجة.

تردّد قيادات أوروبية، بشكل علني وواضح، أنّ تركيا ليست في موقع يؤهّلها لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي قريبا. وتهدّد القيادات السياسية التركية في الحكم بالرد، ولكن من دون اللجوء إلى تنفيذ تهديداتها. قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نفسه، قبل أعوام، ردّاً على مواقف الاتحاد الأوروبي: «إذا كنتم ترغبون في رفض طلب عضوية تركيا، فافعلوا ذلك سريعاً وأخبرونا بالنتيجة. نحن سننتظر القرار الأوروبي، ثمّ نلجأ إلى الشعب التركي للاحتكام». وهذا ما لم تُقدم عليه حكومة أردوغان، لأنها تعرف ارتدادات ذلك السياسية والانتخابية على الحزب الحاكم. المسألة أبعد من أن تكون موضوع مماطلة أو مساومة سياسية، والدليل ما سمعناه من مستشار الرئاسة التركية إبراهيم قالين، وهو ينتقد القرارات الأوروبية «المخزية» التي تطارد تركيا، «... وفي الوقت الذي أخفقت فيه أوروبا في معالجة القضايا الحقيقية من تنامي العنصرية وكراهية الأجانب والجماعات المناهضة للهجرة والتطرف والعزلة والإسلاموفوبيا»، كما يقول.

لا يعكس قرار تمديد تجميد مفاوضات الانضمام التي يجريها الاتحاد الأوروبي مع تركيا فقط المواقف الأوروبية التي تقول إن الأمور وصلت إلى نقطة اللاعودة في مسألة العضوية التركية، بل حالة التجاهل التي يعيشها الداخل التركي في مسألة استراتيجية من هذا النوع. يحاول كل طرف أن يرمي قنبلة التفجير في حضن الطرف الآخر، ويحمّله مسؤولية إيصال الأمور إلى هذه الدرجة من التدهور والتراجع، مع أن كل المؤشرات تفيد بأن لا مفر من مواجهة حافة الهاوية شئنا أم أبينا. البديل الممكن بيد تركيا هو حتما ليس التلويح بفتح الحدود مجدّدا أمام تدفّق اللاجئين الموجودين فوق الأراضي التركية باتجاه العواصم الأوروبية أو تذكير هذه العواصم بجدار الحماية الذي توفره تركيا لهم أو محاولة لعب الورقة الروسية أو الصينية خيارا استراتيجيا بديلا للضغط على دول الاتحاد، بل حسم موقفها وإعلانه للخروج من حالة التردّد الاستراتيجي الذي تعيشه منذ سنوات طويلة.

كان الرأي السائد في تركيا وأوروبا في العام 2009 أن الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي طالب الاتحاد الأوروبي تركيا بتنفيذها تتقدّم بشكل صحيح، وأن النتائج الإيجابية لرزم الإصلاحات بدأت تظهر إلى العلن على المسارين السياسي والاقتصادي وملفات حقوق الإنسان والديمقراطية، وهي بدأت تعطي ثمارها والقول بإمكانية انضمام تركيا للاتحاد عام 2015.

خيبات أمل ثورات الربيع العربي، والمحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا، وتعقيدات العلاقات التركية الأوروبية في ملفات إقليمية، يتقدّمها شرق الفرات وشرق المتوسط وشمال أفريقيا والعقبتان اليونانية والقبرصية كانت كافية لإعادة الجميع إلى خط البداية، وسماع من يقول لنا في المجموعة الأوروبية إنه لا يمكن لأنقرة أن تفرض نفسها على الاتحاد الأوروبي، وإن عليها تبنّي معاييره وقواعده وسياساته، لأنها هي التي تريد الالتحاق بالدائرة الأوروبية وليس العكس، من النواحي التقنية والقانونية والسياسية.

كانت أصوات أوروبية متفائلة تحذّر من مخاطر الابتعاد الأوروبي عن تركيا، وتجاهل قيمتها ودورها الإقليمي الاستراتيجي، وإن من الأفضل أن تكونَ أنقرة إلى جانبنا، وليس إلى جانب الطرف الآخر. كان الجناح العلماني الاتاتوركي يتناقل ما نسب إلى أتاتورك قبل عقود «الحضارة التي يجب أن ينشأ عليها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوروبا»، لكننا اكتشفنا أن هذا الغزل ظل سنوات طويلة حبرا على ورق، ولم يحقق أي تقدّم ملموس يشجّع الطرفين على إيصاله إلى بر الأمان.

لم تعد تعمل نظرية أن أنقرة قادرة على لعب دور جسر العبور أو التواصل السياسي والثقافي والاجتماعي بين الشرق والغرب، أو بين العالمين الإسلامي والمسيحي. يميل العامل الاقتصادي في العلاقات التركية الأوروبية نحو الصين وروسيا والهند وإيران وباكستان وأفغانستان هذه المرّة.

تولت فرنسا قبل أيام، ولمدة ستة أشهر، الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، وهي التي ستحمي مصالح الدول السبع والعشرين الأعضاء، وتبقيها موحدة في تحديد المواقف والسياسات أمام القوى الإقليمية والدولية. تعيش العلاقات التركية الفرنسية أصعب أيامها في هذه الآونة. من المستبعد، إذن، بحث فرص تفعيل الحوار التركي الأوروبي في هذه المرحلة، لكن الخطوة الحقيقية أن تتوتر العلاقات بين الطرفين أكثر فأكثر في الأشهر المقبلة، بسبب ملفات خلافية، ثنائية وإقليمية، لن تتردّد حكومة الرئيس ماكرون بتحريكها ورقة انتخابية في الداخل الفرنسي، لكسب أصوات اليمين إذا ما قرّر الترشّح مرة أخرى لمقعد الرئاسة.

هاجس المخاطر التي قد يلحقها انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي بالنسبة لقواعد إسلامية أو مسيحية أو قوى يمينية متشدّدة لم يبعد قائما، لأن الاحتمال تراجع، وأوروبا لم تعد في مواجهة «الخطر» التركي. تعيش مسألة العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي في غرفة العناية الفائقة بواسطة التنفس الاصطناعي منذ سنوات. لا مؤشر حقيقيا في المعالجة الجذرية، على الرغم من أن التشخيص وطريقة المداواة معروفة. السبب انعدام الرغبة لدى الجانبين بالانتقال في الملف من حالة إلى حالة جديدة.

(أستاذ جامعي تركي)

> تعيش مسألة العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي في غرفة العناية الفائقة بواسطة التنفس الاصطناعي منذ سنوات

امرأة في أنقرة خلال تجمع يحمل علمي تركيا والاتحاد الأوروبي في 18/ 12/ 2004 (فرانس برس)

الأسد... صفقة روسية أميركية

**بش

مغامرات معارك البحر في اليمن... كل هؤلاء القراصنة

بشرى المقطري

في أحدث عملية عسكرية هجومية في البحر الأحمر، استولت جماعة الحوثي المدعُومة من إيران في الثالث من يناير/ كانون الثاني الحالي على سفينة الشحن «روابي» التي تحمل علماً إماراتياً، لتدخل الحرب في اليمن مرحلة جديدة من التصعيد العسكري، إذ قد يمنح الغضب الدولي من تجاوز جماعة الحوثي كل الخطوط الحمراء، واستهداف التجارة العالمية، قائدة التحالف العربي في اليمن، السعودية، غطاءً دولياً جديداً لتصعيد عملياتها العسكرية في اليمن بذريعة حماية أمن الملاحة الدولية في البحر الأحمر، أحد أهم الطرق الرئيسية للتجارة العالمية، من تهديد الجماعة، ومن ثم تشديد الحصار البحري على الموانئ اليمنية، ما يعني مضاعفة معاناة اليمنيين في بلد يعيش المجاعة منذ ثماني سنوات، إضافة إلى مخاطر نقل الصراع بين الفرقاء الإقليميين وحلفائهم في اليمن إلى البحر، ومن ثم صعوبة تأمين الملاحة في ظل تصاعد وتيرة الحرب وتعدّد أطرافها وتنامي نفوذ الوكلاء المحليين في سياق حرب الوكالة.

ظلت المياة الإقليمية اليمنية، بما في ذلك الممرّات المائية، بعيدة إلى حد كبير عن دائرة الصراع الإقليمي والدولي في السنوات الأولى من الحرب، وذلك لأن طبيعة الصراع في اليمن كانت محلية أكثر من كونها إقليمية، إذ اقتصر التنسيق بين إيران ووكيلها جماعة الحوثي على الصعيد السياسي، ولم يتعدَّه إلى الجانب العسكري ومواءمة أجنداتهما الإقليمية، إلى جانب أن جماعة الحوثي لا تفضّل معارك البحر، لكونها لا تملك قوة عسكرية بحرية تمكّنها من مواجهة السعودية، إضافة إلى غلبة الطبيعة الجبلية المقاتلة للجماعة، التي تجعل من خوض معارك بحرية مكشوفة لا تصبّ في مصلحتها، ومن ثم قصرت نشاطها العسكري على تنفيذ هجماتٍ محدودة باستخدام ألغام بحرية استهدفت سفناً سعودية في البحر الأحمر، والاعتماد على صواريخها الباليستية التي دخلت في المعركة في مرحلة لاحقة، كاستهدافها السفينة الإماراتية «سويفت -1» في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول عام 2016 قرب ميناء المخا على البحر الأحمر. ومع محدودية هذه الهجمات، أدّى انتقال المعارك إلى بر الساحل الغربي اليمني، مع بدء معركة تحرير مدينة الحديدة ودخول قوات محلية مدعومة من السعودية والإمارات إلى واجهة الصراع المحلي، إلى تنازع قوى محلية وإقليمية الهيمنة على موانئ البحر الأحمر، إضافة إلى تنامي الصراع الإقليمي بين السعودية وإيران، الذي دفع حدّة المعارك إلى مستويات عليا، بما في ذلك نشوب حربٍ أخرى تتحرّك بموازاة الصراع الإقليميّ السعودي - الإيراني، والمتمثلة بحرب الظل بين إسرائيل وإيران، إذ شهدت الأعوام الثلاثة السابقة هجمات متبادلة بين إسرائيل وحلفائها من جهة، وإيران ووكلائها من جهة أخرى، تنوعت من استهداف ناقلات نفطية وسفن تجارية وعسكرية، وهجمات على قواعد عسكرية في سورية والعراق، وتنفيذ اغتيالات، فضلاً عن الهجمات السيبرانية المتبادلة، ومثلت الساحتان، العراقية والسورية، مسرحاً رئيسياً لمعارك الردع بين إسرائيل وإيران، إلى جانب المياه الإقليمية اليمنية التي أصبحت ساحة ردع موازية، وذلك لغياب سلطة مركزية تشرف على خطوط الملاحة الدولية، نتيجة انتزاع السعودية الوصاية من وكيلها، السلطة الشرعية، وإخضاعها الموانئ والشواطئ اليمنية لسيطرتها، مقابل تغوّل سلطة جماعة الحوثي في اليمن ودخولها المعركة، وكيلاً عن إيران، ومن ثم تضاعفت الهجمات على سفن تجارية وناقلات نفطية في البحر الأحمر في العام المنصرم، امتدت إلى بحر العرب، حيث استهدفت السفينة الإسرائيلية «أم تي ميرسر ستريت» في يوليو/ تموز الماضي، وقتل اثنان من طاقمها، أحدهما بريطاني الجنسية، وترتب على الهجوم إنزال قوات بريطانية محدودة في مدينة المهرة اليمنية لتأمين الملاحة، ومع تعدّد هجمات حرب الظل واختلاف أهدافها والقوى التي تقف خلفها، فإن عملية استيلاء جماعة الحوثي على سفينة الشحن «روابي»، تتقاطع مع هجمات حرب الظل التي تشهدها المنطقة، وذلك في أهدافها السياسية الإقليمية، إلى جانب أهدافٍ أخرى محلية تتعلق بتحولات المعارك التي تجري في حرب اليمن.

يأتي توقيت استيلاء جماعة الحوثي على السفينة الإماراتية «روابي» مؤشّراً لا يمكن إغفاله على ترابط أجندات الوكلاء مع رعاتهم الإقليميين، إذ تزامنت العملية مع حلول الذكرى الثانية لاغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سُليماني، في غارة جوية أميركية بطائرة مسيرة في بغداد عام 2020، اشتركت فيها الاستخبارات الإسرائيلية، وتزامن هجوم جماعة الحوثي أيضاً مع عمليات عسكرية قام بها وكلاء إيران ضد مصالح القوى الدولية الموالية لإسرائيل، حيث استهدفت القاعدة العسكرية الأميركية في بغداد بطائرتين مسيرتين، وإن لم تنسب إلى جهة محدّدة، إضافة إلى اختراق موقع الصحيفة الإسرائيلية، جيروزاليم بوست، واستبدال الصفحة الرئيسية بصورة رصاصة تنطلق من خاتم كان يضعه سُليماني في إصبعه. ومن ثم أرادت إيران بهذه الهجمات التي نفذها وكلاؤها في اليمن وفي المنطقة إرسال رسائل سياسية إلى إسرائيل وأميركا وحلفائهما تؤكد مقدرتها على تنفيذ هجوم متعدّد المحاور والأهداف، وفي وقت واحد للانتقام من مقتل سُليماني، وكذلك للضغط على أميركا بعد تعثر المفاوضات في الملف النووي الإيراني.

وتكشف الدقة العملياتية والاستخباراتية لاستيلاء جماعة الحوثي على السفينة الإماراتية خبرة ومهارة تفوقان قدراتها ما لم تحصل على إحداثيات السفينة من طرف إقليمي. ومن جهة ثالثة، يمثل اختيار الهدف أيضاً مؤشّراً آخر على معارك الظل بين إسرائيل وإيران، وإن تقاطعت معها سياقات الحرب في اليمن، إذ تُعَدّ الإمارات الحليف الرئيس لإسرائيل في منطقة الخليج، وتضاعفت علاقتهما مع تطبيع العلاقات بينهما ومحاولة تشكيل محور إقليمي ضد إيران. أما في ما يتعلق بأهداف جماعة الحوثي على الصعيد المحلي بتوجيه ضربةٍ إلى الإمارات، فذلك لأنها طرف إقليمي في حرب اليمن، وهي تدعم قوات عسكرية مناوئة للجماعة، إضافة إلى تغير خريطة المعارك في الأسابيع الماضية، التي أدّت إلى تكبيد الجماعة خسائر في بعض الجبهات، حيث دفعت السعودية، إلى جانب الإمارات، قوات حلفائها في الساحل الغربي، لخوض معارك في جبهات مدينة شبوة ضد مقاتلي جماعة الحوثي، ومن ثم أرادت الجماعة، إلى جانب دعم حليفها الإيراني في معركته الإقليمية ضد إسرائيل وحلفائها، تحقيق انتصار سياسي على الإمارات والسعودية في اليمن، وكذلك تقديم نفسها أمام أنصارها قوة محلية تحمي سيادة المياة الإقليمية اليمنية، وإن بغرض الاستهلاك الدعائي، للتغطية على خسائرها في جبهتي بيحان وعسيلان في شبوة، بشرعنة استيلائها على السفينة، بذريعة أنها ذات طبيعة عسكرية جرى السيطرة عليها في المياه الإقليمية اليمنية.

بوصفها دولة إقليمية مُتدخلة في حرب اليمن لمصلحة وكيلها المحلي، السلطة الشرعية، خضعت السواحل اليمنية والممرّات المائية طوال سنوات الحرب لإشراف السعودية، للرقابة على النشاط الإيراني وعرقلة وصول الأسلحة إلى وكيلها في اليمن، إلى جانب تأمين الملاحة الدولية، تدعمها، في هذه المهام، البحريتان الأميركية والبريطانية. ومع أن الوصاية التي تمتعت بها السعودية على السواحل اليمنية بموجب وقوع اليمن تحت البند السابع كان بهدف تأمينها حركة الملاحة، فإن النشاط العسكري السعودي تكثف بقصف زوارق الصيادين اليمنيين، والتسبب بمقتل وإصابة مئات منهم، إلى جانب اعتقال الصيادين ومنعهم من مزاولة أعمالهم وحرمانهم مصدر رزقهم، إضافة إلى عرقلة وصول سفن المساعدات الإنسانية والمشتقات النفطية إلى المناطق التي تخضع لنفوذ جماعة الحوثي، ومن ثم تحوّل مهامها الإشرافية على السواحل اليمنية إلى عقاب اليمنيين ومضاعفة معاناتهم. فقد كشفت عملية استيلاء جماعة الحوثي على السفينة الإماراتية «روابي» ليس فقط فشل السعودية، بوصفها دولة متدخلة في اليمن، ودولة مطلة على البحر الأحمر في تأمين الملاحة الدولية، وإنما تفوّق إيران في إدارة هذه الحرب لمصلحتها ومصلحة وكلائها، إضافة إلى تناقض الأولويات السعودية في إدارة الحرب في اليمن. ففيما صنفت الرياض، طوال سنوات الحرب، مدينة الحديدة وميناءها مصدراً لتهديد أمن الملاحة الدولية، وإعلانها معركة تحرير الحديدة، قبل سنوات، لهذه الغاية، فإنها سحبت القوات المشتركة من مدينة الحديدة منتصف العام الماضي (2021) لحسابات سياسية أخرى، ومن ثم سمحت لجماعة الحوثي ببسط سيطرتها على ميناء الحديدة، وموانئ أخرى، واستمرار التهديد. ومن جهة ثانية، كشفت أزمة السفينة «روابي» عن ضعف القدرات السعودية، على المستويين، اللوجستي والعسكري، إذ أعلنت جماعة الحوثي سيطرتها على السفينة قبل إعلان التحالف العربي، فيما صرّح المتحدث باسم التحالف، العميد تركي المالكي، أن «روابي» سفينة شحن تجارية تحوي مستشفىً ميدانياً فُكّك في جزيرة سُقطرى اليمنية، كانت متجهة إلى ميناء جيزان السعودي، واعترضها مسلحو الجماعة خارج المياة الإقليمية اليمنية، المحدّدة بـ 12 ميلاً بحرياً، على بعد 23 ميلاً بحرياً عن الساحل الغربي اليمني، وعدا عن إدارة معركتها في اتجاه تصعيد الحرب في اليمن، وذلك بالتهديد بقصف موانئ الحديدة والصليف تحت ذريعة عسكرة جماعة الحوثي لها، فإن السعودية تهدف، من جهة، إلى توظيف الحادثة مع قوى أخرى لتدويل أكبر لأمن الملاحة الدولية في البحر الأحمر. ومن جهة أخرى، فصل قضية تأمين الملاحة في البحر الأحمر عن حربها في اليمن، أي منحها السيادة الكلية في الوقت الحالي والمستقبل، للإشراف على الممرّات المائية اليمنية، ولأهمية البحر الأحمر شرياناً حيوياً للتجارة العالمية، حيث تتنافس قوى دولية وإقليمية متعدّدة للسيطرة عليه، سواء الدول المطلة على البحر الأحمر، بما في ذلك أميركا وبريطانيا والصين، فإن خضوع أغلب بلدان البحر الأحمر لحروب أهلية يجعل السعودية ومصر إلى جانب إسرائيل التي أصبح البحر الأحمر منطقة نفوذ بالنسبة إليها، والتي تدفع حلفاءها في المنطقة إلى القيام بخطوة تصعيدية ضد إيران وحليفها في اليمن، القوى الرئيسية في حلبة الضُعفاء، ومن ثم منح السعودية دوراً أكبر لمحاربة إيران ووكيلها في اليمن.

الدول المستقلة التي تفقد سيادتها الفعلية والاسمية لمصلحة حلفائها، بما في ذلك تحوّل أطرافها المحلية إلى مجرد وكلاء رخيصين لتنفيذ أجندات حلفائهم، تصبح دولاً مُستباحة ومباحة تحت ذرائع مختلفة، ومع أن جموح جماعة الحوثي، وكيل إيران في اليمن، هو ما يمنح القوى الإقليمية والدولية الفرصة والمبرّر لتحقيق أهدافها في اليمن، سواء بتهديدها الملاحة الدولية في البحر الأحمر، أو باستمرار رفضها صيانة ناقلة النفط «صافر» ومخاطر تسرّب النفط والتسبب بكارثة بيئية، بما في ذلك تمدّد حرب الوكالة إلى البحر، فإن حسابات المصالح تتفق دائماً على انتزاع غنيمة جديدة من الطرف الأضعف، خصوصاً حين يكون أنقاض دولة محترية وبلا سلطة وطنية، ليضاف بذلك أوصياء جدد إلى بلدٍ بات بلا سيادة.

(كاتبة يمنية)

> تكشف الدقة العملياتية والاستخباراتية لاستيلاء جماعة الحوثي على السفينة الإماراتية خبرة ومهارة تفوقان قدراتها

> حسابات المصالح تتفق دائماً على انتزاع غنيمة جديدة من الطرف الأضعف، خصوصاً حين يكون أنقاض دولة محترية وبلا سلطة وطنية

أسئلة مشروعة بشأن منتدى الشباب العالمي

شريف هلالي

اختتمت الدورة الرابعة لمنتدى الشباب العالمي في مدينة شرم الشيخ، والتي باتت مكاناً مفضلاً في مصر لعقد المؤتمرات الدولية والسياحية والشبابية، كما كانت في ظل نظام حسني مبارك. ويجمع هذا المنتدى آلافا من الشباب المصريين والأجانب، وقد نوقشت في دورته، الأسبوع الجاري، من الموضوعات مواجهة التغيرات المناخية، ومستقبل الرعاية الصحية في عالم ما بعد الجائحة، واستعرض التجارب التنموية في مواجهة الفقر، ومنها مبادرة «حياة كريمة» التي تحظى برعاية أساسية من الجانب الرئاسي نفسه، وتتمتع بجانب كبير من الترويج الإعلامي المصري. كما ناقش المنتدى دور الشركات الناشئة والصناعات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن أزمة وباء كوفيد - 19. وتضمنت أجندته ما تسمّى ساحة الابتكار والإبداع، والتي تجمع الناس والشعوب معا من خلال لغة مشتركة، هي التكنولوجيا، ويشمل أيضا نموذجا لمحاكاة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تحت عنوان «تداعيات جائحة كوفيد - 19 على إعمال الحق في الصحة». والغريب أن الحكومة المصرية لا تلتزم بالتوصيات التي وافقت عليها والمقدّمة من مجلس حقوق الإنسان. .. ويطرح عقد المنتدى أسئلة مشروعة في هذا السياق:

أولا: سؤال الجدوى والفعالية من عقد هذه النوعية من المنتديات، وهل أدت الفعاليات الثلاث السابقة إلى تحقيق أهداف ما على المستوى الداخلي أو الخارجي؟ هل استطاع أحد تقييم التوصيات المقدّمة في الدورات السابقة، وما نفذ منها وما لم ينفذ؟ على سبيل المثال، خرج المنتدى السابق بعشر توصيات، تتعلق أغلبها بالساحة الأفريقية بإطلاق مبادرات للتحوّل الرقمي، ومكافحة القرصنة الرقمية وإنشاء منصة رقمية للمرأة، وإطلاق ما يسمّى البرنامج الرئاسي لتدريب الشباب الأورومتوسطي على القيادة وإنشاء اللجنة الأورومتوسطية لمكافحة الكراهية على الفضاء السيبراني. هل تحقق من هذه المبادرات شيء، أو كانت ذات جدوى لتحقيق أي تنمية داخلية أو أفريقية. للأسف، لم يحدث. ثانيا: سؤال الهدف. هل يتمثل الهدف من المنتدى تسويق صورة مصر بلدا سياحيا، أم تسويق القوة الناعمة باحتضان بعض المبادرات الداخلية والخارجية؟ أم يسعى إلى إعطاء صورة إيجابية للنظام السياسي، على الرغم من كل القيود المفروضة على الحريات العامة والخاصة؟ والانتقادات الدولية لسجل حقوق الإنسان، وهل أدّى إلى تسويق الموقف المصري في أزمة سد النهضة مثلا بين البلدان التي ينتمي إليها المشاركون؟ كما يبدو هذا المنتدى منفصلا تماما عن جمهور المواطنين ومشكلاتهم الأساسية في العيش بكرامة.

ثالثا، سؤال التوقيت. يثير عقد المنتدى تساؤلا آخر في ظل انتشار جائحة كورونا وتحوراته، وخصوصا أوميكرون، والتي بدأت دول أوروبية بسببه إعادة الإغلاق الجزئي مرة أخرى، وعقد أي اجتماعات عن طريق الإنترنت. وعلى الرغم من إجراءات احترازية تحدّث عنها المنظمون، إلا أن هذا يظل غير كاف، ويعرّض المشاركين فيه لاحتمالات الإصابة. رابعا، يخص السؤال الأهم الجانب المادي وتمويل هذه الأنشطة. تفيد المعلومات بوجود رعاة رسميين ينفقون على المنتدى، ولم تتحمل الدولة أي تكاليف مالية. والرعاة شركات استثمارية ومنظمات وبنوك ووزرات وجامعات، ما يستتبع أسئلة فرعية أخرى، منها: ما الاستفادة التي تعود على تلك الشركات، وهل ستحظى هذه الشركات بفرص استثمارية أعلى من غيرها ممن لم يشارك في هذا التمويل مثلا؟ هل للجامعات أو الوزارات ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة تستطيع المساهمة في تذاكر السفر والإقامة و الفعاليات. ألم يكن الأجدى أن تطوّر تلك الجامعات التعليم العالي لديها، أو تطوّر عمل المرافق الحكومية بدلا من هذا الإنفاق الذي قد لا يعود على الدولة بنفعٍ يقابل ما صرف على فعاليات المؤتمر؟

ويعقد هذا المنتدى في ظل مناخ سياسي خانق، تحاصر فيه الدولة في مصر الأحزاب السياسية المعارضة، ولا يتضمن أي تمثيل من أحزاب التيار الديمقراطي المعارض. فضلا عن وجود آلاف الشباب لمجرّد ممارسة حقوقهم في حرية الرأي والتعبير. وعندما يقول المنظمون إن المنتدى يمثل منصة حوار شبابية عالمية، ألم يكن من الأجدى القيام بحوار حقيقي بين شباب هذا الوطن ومن ضمنهم شباب العمال والفلاحين؟ ويشمل كذلك أحزاب المعارضة وممثلي النقابات المهنية والعمالية والشخصيات العامة والمنظمات غير الحكومية المستقلة الذين يُمنعون من إبداء آرائهم بالإسهام في حوار سياسي فعال بشأن التوجهات السياسية والاقتصادية للإدارة المصرية، ومدى التزامها بنصوص الدستور والمواثيق الدولية في احترام حرية الرأي والتعبير وحرية التنظيم والمشاركة في العمل العام. حيث لا تسمح الدولة بنشاط فاعل للأشكال السياسية سوى التي تدعمها أجهزة الدولة، ومن أهمها تنسيقية شباب الأحزاب السياسية، والتي تضم الشباب المنتمي لتحالف أحزاب دعم مصر، وتعتبر من أقوى التشكيلات الشبابية اعتمادا على دعم الإدارة والأجهزة الأمنية المختلفة، ويحظى اختيار أعضاء هذا التحالف بحصّة سياسية في تعيينات مجلسي النواب والشيوخ، ومساعدي الوزراء والمحافظين.

خامسا: ما الذي يمثله هذا المنتدى للشباب أو لقيادة الدولة، وبالأساس الرئيس عبد الفتاح السيسي؟ أحد وظائف المنتدى إعطاء مساحة للإدارة المصرية في ترويج سياسات الرئيس للرأي العام، المحلي والدولي، وللتمهيد لها، والتأكيد على مسلّماته الأساسية التي يعبر عنها في كل فعالية سياسية باعتبار أي معارضة أو احتجاج سلمي جزءا من مشروع «هدم الدولة»، وتبرير سياسات النظام في المجال الاقتصادي. كما يمثل المؤتمر بالون اختبار لبعض التصريحات السياسية، والتي تمهد المناخ، قبل إصدارها في صورة قوانين لاحقا من البرلمان. وبالنسبة للشباب المصري، يمثل المنتدى أداة لاستيعاب جزء كبير منهم، خصوصا الذين يمتلكون مهارات إلكترونية وإدارية، ويرغبون في لعب دور ما، على الرغم من عدم ممارستهم أي عمل سياسي سابق في جامعاتهم، أو في أي حزب سياسي، إلا ضمن أحزاب تحالف دعم الدولة، بشرط التأكد من ولائهم للنظام السياسي عبر الدورات التثقيفية لأكاديمية ناصر والأكاديمية الوطنية لتدريب الشباب التي تتبنّى مقولات حروب الجيلين، الرابع والخامس، وخطورة نشر الشائعات على استقرار الوطن. وتمثل المشاركة أيضا بابا لتولي مناصب إدارية وسياسية أعلى داخل هذه الأحزاب، أو داخل أجهزة الدولة، كما أن مشاركتهم تعني إرضاء أجهزة الدولة عنهم، ما يسمح لهم فيما بعد للترشّح في الانتخابات البرلمانية والنقابية لاحقا. ويسمح المنتدى أيضا بإثارة النقاش في قضايا ترغب الدولة بإثارتها، ووفق منهج محدّد يسمح بتمريرها لاحقا. وتلعب هذه النقاشات دورا تبريريا لسياسات الدولة، وخصوصا سياسات الرئيس ومواقفه.

في النهاية، لا تنتج عن المنتدى أي خطوات حقيقية في تحريك منهج الحوار داخليا، كما لا يحقق نجاحاتٍ فعليةً على مستوى الخارج، إلا في إطار التسويق المؤقت للنظام السياسي، ولا يؤدّي إلى تغيير صورة الدولة المنتهكة لحقوق الإنسان، فتقرير لمنظمة حقوقية مصرية أو دولية كفيل بتغيير أي صورة إيجابية لدى المشاركين في المنتدى.

(حقوقي مصري)

> يعقد المنتدى في مناخ سياسي خانق، تحاصر فيه الدولة في مصر الأحزاب السياسية المعارضة

> لا تنتج عن المنتدى خطوات حقيقية في تحريك منهج الحوار داخليا، كما لا يحقق نجاحات فعلية على مستوى الخارج

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads